منظمة العمل الدولية

المرأة والنقابات العمالية في الدول العربية : العمل اللائق من خلال التنظيم

الخلفية:

خلص المؤتمر العالمي الأول للمرأة الذي نظمه الإتحاد الدولي للنقابات العمالية في بروكسل في أكتوبر/ تشرين الأول من العام ٢٠٠٩ إلى " تنامي دور المرأة كجزء من القوى العاملة المدفوعة الأجر ومن النقابات العمالية كما أنه تمّ احراز إنجازات هامة على صعيد التنظيم والتفاوض الجماعي والحقوق"[١] . في الواقع، تظهر التجارب الدولية أن النساء العاملات قد قطعن شوطاً طويلاً في العمل النقابي. ففي اليونان، قامت مجموعة من الشابات بتأسيس نقابة لشركة الاتصالات المتنقلة وبالتفاوض على اتفاقية جماعية لتخفيض ساعات العمل ولتوفير إجازات الأمومة للعاملات. أما في الهند، فقد نجحت النساء العاملات لحسابهن الخاص في تنظيم أنفسهم وتشكيل جمعية النساء العاملات لحسابهن الخاص وذلك من أجل العمل على تحقيق الأمن الغذائي وأمن الدخل إلى جانب رعاية الأطفال والمنافع الصحية من الناحية الإجتماعية. علاوة على ذلك أطلقت النقابات العمالية في جميع أنحاء العالم حملات ناجحة لزيادة عضوية المرأة ومنها على سبيل المثال حملة الاتحاد الدولي للنقابات العمالية تحت عنوان "نقابات للمرأة، ومرأة للنقابات" وذلك لتنظيم النساء في مناطق تجهيز الصادرات والقطاعات المختلفة الأخرى. كما شملت الحملة دول في شمال أفريقيا على حدّ سواء.[٢]

---

[١] الإتحاد الدولي للنقابات العمالية ٢٠٠٩ " المؤتمر العالمي الأول للمرأة"
http://www.ituc-csi.orh/1st-world-women-s-conference,4822.html

[٢] الإتحاد الدولي للنقابات العمالية، ٢٠٠٨. "تحقيق المساواة من حيث النوع الإجتماعي: دليل للنقابات العمالية" -http://www.ituc-csi.org/achieving-gender-equality-a-trade.html

على الرغم من ذلك، فإن الاستنتاج المذكور أعلاه للمؤتمر العالمي الأول المرأة يبين و"كما أوضح تقرير منظمة العمل الدولية بشأن إتجاهات الإستخدام العالمية للمرأة ٢٠٠٩" بأن المرأة تتواجد في أغلب الأحيان في موقع أقل حظوةً من موقع الرجل في أسواق العمل في جميع أنحاء العالم وبأنه في معظم المناطق من المتوقع أن يكون أثر النوع الإجتماعي من جراء الأزمة الاقتصادية من حيث معدلات البطالة أكثر ضرراً على الإناث منه على الذكور".

في الواقع، ووفقاً لتقرير منظمة العمل الدولية "اتجاهات الإستخدام العالمية ٢٠١٢"، فإنه على الرغم من انخفاض معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة (١٨,٤ بالمئة مقابل ٥١,١ بالمئة عالمياً) بالمقارنة مع الرجال (٧٤ بالمئة)، فإن معدل البطالة في صفوف النساء (٢٠ بالمئة مقابل ٦,٤ بالمئة عالمياً) هو ضعف معدل البطالة في صفوف الرجال (٨,٨ بالمئة) في الشرق الأوسط. علاوة على ذلك، يتواجد ٤٢,١ بالمئة من النساء العاملات في منطقة الشرق الأوسط في وظائف هشة مقابل ٢٧ بالمئة للرجال [٣].

المسوغات:

تمّ إعتماد العديد من البرامج التي تستهدف المرأة في المنطقة العربية في محاولة لتحسين تشريعات العمل المتعلقة بالعاملات وكذلك لإدماج المرأة في النقابات العمالية والمناصب القيادية، وغيرها من التدخلات ذات الصلة. ومع ذلك، لم تأت ثمار الجهود على مستوى الآمال

ولا تزال نقابات العمال في المنطقة متأخرة في دمج اهتمامات ومطالب المرأة العاملة في أنشطتها وبرامجها. من النادر أن نشهد مبادرات نقابية تتضمن اهتمامات المرأة في اتفاقيات المفاوضة الجماعية التي تبرمها. في الواقع فإن معدلات انخراط النساء العاملات في النقابات في المنطقة منخفضة ناهيك عن مستوى التمثيل المنخفض جداًا للنساء في النقابات العمالية العربية بشكل عام. في الواقع،يصعب الحصول على أرقام دقيقة عن كثافة النقابات العمالية في الدول العربية هذا بالإضافة إلى شبه غياب البيانات المفصلة حول عضوية النقابات.

[٣] منظمة العمل الدولية ٢٠١٢. "إتجاهات الإستخدام العالمية ٢٠١٢"، جنيف

وتشكل النساء ٢٠ بالمئة من عضوية النقابات في الاردن[٤] والبحرين. أما في لبنان فإن النساء غائبات عن مجالس اكثر من ٦٠٠ نفابة عمالية.

أدى ضعف حضور النساء في الحركات العمالية في المنطقة إلى بروز أشكال أخرى من نشاط المجتمع المدني من أجل إسماع صوتهن حيث قامت المنظمات غير الحكومية المناصرة لقضايا النساء بالتدخل والإضاءة على الحاجة إلى تعزيز المساواة من حيث حقوق النساء بشكل عام والنساء العاملات بشكل خاص، بما في ذلك العاملات ذات الإعاقات والفئات الأخرى التي تعاني من التمييز . ومع ذلك فإن عمل هذه المنظمات تمحور في كثير من الحالات حول الدعم النفسي والمساعدة ولا يُعتبر بديلاً عن النشاط النقابي المتمثل بالمفاوضة الجماعية والتنظيم.

علاوة على ذلك، فقد إعتمدت بعض الحكومات ما بعد الربيع العربي خطوات تقوم بإنكار حق المرأة في كثير من الحقوق الأساسية التي تم الحصول عليها عن طريق النضال الطويل في ظل الأنظمة السابقة. وعليه، أبرزت هذه التطورات الحاجة الماسة إلى دمج النساء العاملات في النقابات العمالية من أجل إسماع أصواتهن

مما لا شك فيه أن للنقابات العمالية دور هام في تحقيق العمل اللائق والمنتج وتكافؤ الفرص بين النساء وغيرهم من الفئات المحرومة من العمال.ويُعتبر كلّ من المشاركة والتنظيم (بما في ذلك النساء واهتمامات المرأة في مبادرات المفاوضات الجماعية)، والوصول إلى القطاعات غير التقليدية وغير النظامية والهشة حيث تحدث معظم انتهاكات العمل (مثل العمل المنزلي والعمل غير النمطي ومناطق تجهيز الصادرات) من الإجراءات الأساسية اللازمة لتعزيز حقوق النساء العاملات بالإضافة إلى ضمان تحقيق المبادئ المكرسة في الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة مثل اتفاقية منظمة العمل الدولية حول الأجر المتساوي رقم ١٠٠ لعام ١٩٥١، واتفاقية عدم التمييز في الاستخدام

[٤] الإتحاد الدولي للنقابات العمالية، ٢٠١٢. "مصر والأردن وتونس: مكانة النساء في العمل." http://www.ituc-csi.org/egypte-jordanie-tunisie-la-place.html

والمهنة رقم ١١١ لعام ١٩٥٨ واللتين تمت المصادقة عليهما على نطاق واسع في المنطقة العربية ولكن لم يتم تطبيقهما بشكل كامل حتى الآن.

وأخيراً، فإن النقابات العمالية ومؤسسات المجتمع المدني في المنطقة مدعوة إلى الإستجابة بشكل أكبر للمطالبات بالمشاركة الاجتماعية حيث أن المساواة بين الجنسين تقع في صميم العمل اللائق، وحيث يتزايد إنخراط النساء في سوق العمل في الدول العربية ولكن في جو يتّسم بتمييز متفاقم. وبالتالي، تقع على عاتق النقابات مسؤولية احتضان قضية النساء العاملات كشركاء على قدم المساواة في ضمان العمل اللائق، والمساواة في الحقوق، والمجتمعات التضمينية .

الأهداف:

يهدف المشروع الحالي لمنظمة العمل الدولية حول "تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية في البلاد العربية (٢٠١٢-٢٠١٤)" إلى مساعدة منظمات العمال القائمة في تحسين هيكلياتها نحو مزيد من الديمقراطية والتمثيل. كما يساعد العمال في إنشاء منظمات عمالية وديموقراطية كما يولي المشروع اهتماماً خاصاً للتنظيم الذاتي للعمال الشباب والنساء العاملات وذلك كبديل عن تشجيع إنشاء لجان منفصلة للنساء وللشباب كما كان الحال في السابق. كما يستهدف المشروع العمال في الاقتصاد غير المنظم والمهمشين بشكل مضاعف. علاوة على ذلك، فإن المشروع يعمل على تشجيع التشبيك بين النقابيين والناشطين في المجتمع المدني والعاملين في تثقيف العمال والباحثين في مجال العمل ، وكذلك وسائل الإعلام - كتحالف من أنصار التحول الاجتماعي والاقتصادي.

في ضوء ما تقدم، وبناء على توصيات المؤتمر العالمي الأول للمرأة الذي اقامه الاتحاد الدولي للنقابات العمالية، تهدف ورشة العمل الإقليمية إلى أن تكون منصة للنقابات العمالية من أجل المشاركة في مناقشات مفتوحة وبناءة فيما بينها ومع النساء العاملات والمنظمات غير الحكومية المناصرة للنساء بهدف بلوغ

الهدف المنشود ألا وهو تعزيز حقوق النساء العاملات. وتهدف ورشة العمل إلى ما يلي:

• اعتراف النقابات العمالية بقيمة عمل المرأة ودورها في المنظمات العمالية

• مساعدة النقابات العمالية على التفكير في المعيقات التي تمنع المرأة من المشاركة الكاملة، ومن التعبير عن احتياجاتها في الحركة النقابية.

• مساعدة النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية في الترويج لأفكار تُسهم في زيادة مشاركة المرأة في المنظمات العمالية.

• بناء تحالف بين المنظمات النسائية غيرالحكومية والنقابات العمالية من حيث الوصول إلى النساء العاملات وتنظيمهن ودعم مطالبهن.

• توفير منبر للحوار بين النقابات العمالية والمنظمات النسائية غير الحكومية.

• توصيف نشاط المرأة في ضوء تحديات اليوم: ما هو دورها في تطوير منظومة حقوق المرأة؟

• مناقشة اجراءات جديدة للعمل والتعاون للتصدي للعقبات الحالية التي تواجه المرأة، وتمكينها من الوصول إلى مراكز صنع القرار داخل النقابات العمالية والمجتمع المدني.• التحضير للمنتدى الإقليمي الثلاثي حول حقوق المرأة المدنية والاجتماعية والاقتصادية، والذي سيتم تنظيمه في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠١٣.

المنهجية:

سيتم تنظيم ورشة عمل إقليمية تجمع بين النقابات العمالية وومنظمات غير حكومية رائدة. وسوف تشمل ما يلي :

١. عروض تحليلية نظرية للنقابات العمالية من منظور النوع الاجتماعي.٢. عروض ومناقشات تقودها نساء عاملات ومنظمات نسائية غير حكومية حول المعوقات والتمييز أمام المرأة العاملة في سوق العمل وفي النقابات العمالية.

٣. نظرة عامة إلى الممارسات الحالية في ما يتعلق بالنساء العاملات في النقابات العمالية العربية، وخاصة اللجان النسائية وفعاليتها.٤. عروض عن التجارب الناجحة في النقابات العمالية في جميع أنحاء العالم في ما يتعلق بدمج المرأة والنضال من أجل حقوق النساء العاملات.

٥. وضع خطة عمل تأخذ في الاعتبار الوضع الحالي.

سوف تسلّط ورشة العمل الضوء على احتياجات وأصوات العمال في القطاع غير النظامي والاقتصاد الريعي والعمل المنزلي. وسيتم إيلاء اهتمام خاص لموضوع التنظيم و تطبيق اتفاقية منظمة العمل الدولية حول الأجر المتساوي رقم ١٠٠ لعام ١٩٥١، واتفاقية عدم التمييز في الاستخدام والمهنة رقم ١١١ لعام ١٩٥٨.

<u>النتائج:</u>

أ) تحقيق التآزر بين النقابات العمالية والمنظمات النسائية من أجل العمل على القضايا المشتركة على الصعيدين الإقليمي والوطني.

ب) الخروج بمجموعة من التوصيات كنقطة إنطلاق لخطط وأنشطة تركّز على استخدام أدوات منظمة العمل الدولية (مثل مراجعة القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي) والتنظيم. وسوف تشكّل هذه التوصيات قاعدة لورشات العمل الوطنية التي سيتّم تنظيمها في كل بلد من البلدان العربية.

ملامح المشاركين:

- ممثلون عن النقابات العمالية (إناث وذكور)

- ممثلون عن المنظمات غير الحكومية النسوية والنسائية
- البلدان: لبنان، والأردن، وعمان، وفلسطين، والبحرين، واليمن، والكويت، وتونس، ومصر، والمغرب والجزائر
- المكان: فندق كراون بلازا، بيروت، لبنان
- الزمان: ٤-٦ شباط / فبراير ٢٠١٢